

دراسة الأسباب الحقيقية لتغيير الإمام الشافعي لمذهبه القديم حينما انتقل إلى مصر

Walid ALZEIR *

ملخص :

إن ظاهرة مذهبي الشافعي القديم في العراق والجديد في مصر: ظاهرة استرعت انتباه العلماء والباحثين قديما وحديثا، فزعم أحمد أمين وغيره من المعاصرين أن الإمام الشافعي غير مذهبه القديم برمته لتأثره بالبيئة المصرية، وقد بينت أن هذا غير صحيح لسببين، الأول: أن الشافعي لم يغير مذهبه القديم كله وإنما بعض مسائل مذهبه القديم، الثاني: أنه إنما غير بعض أقواله لا لتأثره بالواقع الجديد، بل لأن اجتهاده قد تغير فيها لأسباب موضوعية شرعية كاطلاعه على أدلة جديدة ونحو ذلك.

هذا وقد ذكرت أسبابا أخرى لتغيير الإمام الشافعي لمذهبه القديم كاطلاعه على فقه جديد في مصر كفقه الليث بن سعد وفقه أشهب وغيره من أصحاب مالك رحم الله الجميع، ولكن هذا السبب نوقش وضُغف. وذكرت أيضا أن العُرف له مدخل فقط في تغير الأحكام التي تناط به، وأن هذا ينص عليه الفقهاء سواء تغير عُرفهم أم لا، وأن الشافعي قد غير بعض أقواله حتى في مذهبه الجديد في مصر. والله أعلم

الكلمات المفتاحية: الشافعي، مصر، تغير، قديم، جديد

İmâm-ı Şafî'nin Mısır'a Taşındığında Eski Doktrininin Değişmesinin Gerçek Nedenleri

Walid ALZEİR

Öz

“Mısır'a gittikten sonra İmâm Şafî'nin eski mezhebini değiştirmesinin gerçek sebepleri” araştırmasının özeti; Şafî'nin eski mezhebinin Irak'ta, yeni mezhebinin ise Mısır'da olmaları. Eski ve yeni araştırmacı ve âlimlerin dikkatini çeken belirtiler. Bazı modern âlimler iddia etmişler ki, İmâm Şafî Mısır çevresinin etkisi ile eski mezhebini tümü ile değiştirmiştir. Bunun iki sebepten doğru olmadığını açıkladım. Birincisi İmâm Şafî eski mezhebini tümü ile değil, eski mezhebinin bazı meselelerini değiştirmiştir. İkincisi bazı fikirleri ve içtihadı yeni durum sebebi ile değil, yeni delillerle tanışması sonucunda objektif şerî sebeplerden değişmiştir.

Ben aynı zamanda İmâm Şafî'nin eski mezhebini değişmesindeki diğer sebepleri de zikrettim. Onun Mısır'da Malik ile arkadaşları Leys b. Sad, Eşhab gibi (Allah hepsine rahmet etsin) fakihlerin fıkhı gibi yeni fıkhı ile tanışması buna örnek olabilir. Ancak bu sebep tartışılabilir zayıf sebeptir. Aynı şekilde hükümlerin değişmesinde bağlı olarak yine de uygulamanın bir giriş yolu vardır. Uygulamaların değişmesine bakmayarak fakihler bunu tayin etmişlerdir. Şafî de Mısır'da hatta yeni mezhebinde de bazı fikirlerini değiştirmiştir ki, doğrusunu Allah bilir.

* Assist. Professor, University of Kafkas Faculty of Theology, Department of Basic Islamic Sciences, Branch Arabic Language and Rhetoric, Kars, Turkey.

Dr. Öğr. Üyesi, Kars Kafkas Üniversitesi İlâhiyat Fakültesi, Temel İslâm Bilimleri Bölümü, Arap Dili ve Belagati Anabilim Dalı, Kars, Türkiye.

waleed1975m@gmail.com

ORCID 0000-0003-1654-6326

Type / Türü: Research Article / Araştırma Makalesi

Received / Geliş Tarihi: 25 November / Kasım 2020

Accepted / Kabul Tarihi: 04 January / Ocak 2021

Published / Yayın Tarihi: 15 January / Ocak 2021

Volume / Cilt: 8; Issue / Sayı: 15; Pages / Sayfa: 304-321.

Suggested ISNAD Citation: Walid Alzeir, “İmâm-ı Şafî'nin Mısır'a Taşındığında Eski Doktrininin Değişmesinin Gerçek Nedenleri”, Kafkas Üniversitesi İlâhiyat Fakültesi Dergisi, 8/15 (Ocak-January 2021), 304-321.

www.dergipark.org.tr

Anahtar Kelimeler: El Shafei, Mısır, Değişim, Eski, Yeni.

البحث كاملاً¹ وهو في عشرة عناصر:

أولاً: المقدمة:

اشتهر الإمام الشافعي بأن له مذهبين؛ مذهبه القديم في العراق، ومذهبه الجديد في مصر؛ إذ قد تغير اجتهاده في مسائل كثيرة لما انتقل إلى مصر؛ فظن بعض المعاصرين أن الشافعي لما تغيرت عليه البيئة غير مذهبه ليتناسب مع الوضع الجديد، وبناء عليه فيجب علينا ألا نبقى متمسكين بفقهِ السابقين كالشافعي وأبي حنيفة ومالك، لأنهم هم أنفسهم لم يتمسكوا بفقهِهم لما اقتضى الأمر وتغيرت الظروف كما فعل الشافعي، بل نحن أولى منهم في ذلك لأن الشافعي إذا غير مذهبه في فترة بسيطة فما بالنا نتسّمك بفقهِ عمره أكثر من اثني عشر قرناً.

هكذا فهم بعض العلمانيين والعصرانيين ظاهرة مذهبي الشافعي، ومن هؤلاء الأستاذ أحمد أمين حيث ذكر ما خلاصته أن الشافعي تأثر بالبيئة التي كانت محيطة به في مصر، فغير مذهبه أو على الأقل بعض أقواله القديمة حين أتى إلى مصر مراعاة لما كان سائداً فيها، وتماشياً مع العرف ومسايرة للتقاليد والمعاملات التي كانت شائعة حينئذ. فمما ذكره: أن الشافعي رأى بعض حالات اجتماعية تخالف تلك التي رآها في الحجاز، فغير ذلك من فقهِ الشافعي في بعض أقواله، وأطلق عليه المذهب الجديد⁽²⁾.

ثانياً: بيان أن أحمد أمين هو أول من أثار الحديث عن أثر العرف في تغير مذهب

الإمام الشافعي

ملاحظة: هذا البحث هو في الأصل جزء من رسالتي للماجستير "عوامل الثبات والتغير في الأحكام الشرعية".

(ضحى الإسلام 2/331. 2)

يعتبر أحمد أمين أول من أثار الحديث عن أثر العرف في فقه الإمام الشافعي، ولا سيما في مذهبه الجديد⁽³⁾، وضرب على ذلك أمثلة سنأتي عليها، ثم تابعه على قوله كثيرون مبتهجين بأن الشافعي لم يكن جامدا بل سرعان ما غير مذهبه لتغير الظروف.

وقد يكون بعضهم يقصد بذلك مدح الإمام الشافعي، وإظهار مرونته، وسرعة تأقلمه وهذا شيء حسن، فإن الفقيه المجتهد ينبغي أن يكون مدركا لأوانه وعصره ويستنبط الأحكام الشرعية لما استجد من الحوادث التي تحيط به.

ولكن العلمانيين يريدون بهذا الكلام نسف الفقه الإسلامي بحجة أنه لا يناسب العصر، وبذريعة ما فعله الشافعي في مذهبيه، وفي ذلك يقول بعضهم "صاحب المذهب الشافعي في الفقه الإسلامي، ومؤسس علم أصول الفقه، وتنسب له آراء فقهية عدة وفتاوى قديمة، لكن الرجل ولتغيير المكان والزمان رأى إنها أصبحت لا تناسب العصر والظرف"⁴. المكاني الذي يتواجد فيه، فتراجع عنها بما يناسب صحيح الدين وظروف البلاد

كان للشافعي مذهب في العراق ومذهب في مصر حين قدم مصر وقالوا أيضا: "على نحو يتوافق وطبيعة البلد وأعرافه وثقافته وظروفه وطبيعة العصر وأنه كان يفتى في العراق بفتاوى ولما حط الرحال في مصر أصبح يفتى بخلاف ذلك لاختلاف البيئة بين مصر والعراق وبالتالي أصبحت له فتاوى تناسب أهل العراق وفتاوى تناسب أهل مصر"⁵ ولذلك أجدني مضطرا إلى مناقشة أحمد أمين الذي أثار هذه القضية من خلال ما سيأتي.

(انظر أثر العرف لسيد عوض ص 3.600.)

انظر مقالا لمحمد عبد الرحمن على موقع "اليوم السابع" بعنوان: الفقه ليس جامدا.. هذه الفتاوى تراجع 4 عنها الإمام الشافعي عندما جاء إلى مصر.

انظر ذلك في مقال للأستاذ ماهر حسن على موقع "المصري اليوم" بعنوان: "الإمام الشافعي بين مذهبي 5 العراق ومصر". وقد نقل صاحب هذا المقال هذا الزعم عن غيره ثم ذكر تفنيدا مقتضيا له بقوله نقلا عن غيره: "وقالوا إن هذا الزعم ليس صحيحا فلم يثبت أنه كان للإمام الشافعي فتاوى تناسب أهل العراق وأخرى تناسب أهل مصر".

ثالثاً: بيان أن الشافعي غير بعض مسائل مذهبه القديم وليس كله

مما يجب أن يُعلم أن الشافعي لم يغير كل ما قاله في القديم، ويستبدل به قولاً آخر في مذهبه الجديد، بل غير بعض أقواله كما أقر بذلك أحمد أمين نفسه⁶. ومنشأ هذا الوهم أن أصحاب التاريخ والتراجم صنفوا كتب الشافعي إلى جديدة في مصر وقديمة في العراق، فجاء من توهم أن الشافعي لما جاء مصر نقض كتبه القديمة وألف كتبه الجديدة، وقد تصدى الإمام أبو زهرة لدفع هذا التوهم فقال: إن الذي يتفق مع المعقول أن الشافعي لا يصنف من جديد في الموضوعات التي كتب فيها من قبل ببغداد، إنما ينظر فيما كتب؛ فما يراه صالحاً للبقاء، ولم يتغير فيه رأيه: أبقاه وأقرأه أصحابه، فنقلوه عنه وما يتغير فيه رأيه يكتبه أو يمليه على ما انتهى إليه، واستقر فكره عليه، فإنه ليس من المعقول أن ينقض كاتب كل ما كتبه، في دور من أدواره الفكرية، بأن يرجع عنه جملة، ثم يكتبه جملة. ويؤيد ذلك بما قاله البيهقي: وبعض كتبه الجديدة لم يُعد تصنيفها، وعدد هذه الكتب.

ويدعم هذا؛ أن ابن النديم في الفهرست أطلق نفس اسم الكتاب الذي رواه الزعفراني في القديم وما رواه الربيع في الجديد كلاهما عن الشافعي ويسميه المبسوط، يقول ابن النديم في ترجمة الزعفراني: روى المبسوط عن الشافعي على ترتيب ما رواه الربيع، وفيه خلف يسير وليس يرغب الناس فيه، ولا يعملون عليه، وإنما يعمل الفقهاء على ما رواه الربيع⁷. وهذا يدل على أن أصل الكتابين واحد ولكن حصل تغيير وتبديل وزيادة وحذف فيما كتب في

⁶ ضحى الإسلام 2/331.

(الفهرست لابن النديم ص 7.265)

بغداد فكان هو الكتاب الجديد بمصر؛ ويخلص أبو زهرة إلى القول بأن الكتب الجديدة هي تمحيص وزيادة في الكتب القديمة⁸.

ويزيل الإمام النووي ذلك الوهم الذي أشار إليه أبو زهرة، فيقول: اعلم أن قولهم : القديم ليس مذهبا للشافعي ، أو مرجوع عنه ، أو لا فتوى عليه ، المراد به قديم نص في الجديد على خلافه ، أما قديم لم يخالفه في الجديد أو لم يتعرض لتلك المسألة في الجديد، فهو مذهب الشافعي واعتقاده ، ويعمل به ويفتي عليه ، فإنه قاله ولم يرجع عنه .(9).

رابعا: ليس بالضرورة أن يكون قولاً الشافعي؛ الأول قديم في العراق والثاني جديد في مصر بل قد يكون كلاهما جديدين

فليس معنى أن للشافعي قولين أن أحدهما في العراق والثاني في مصر. بل كما قال النووي: قد يكون القولان قديمين، وقد يكونان جديدين، أو قديماً وجديداً، وقد يقولهما في وقت، وقد يقولهما في وقتين، وقد يرجح أحدهما وقد لا يرجح⁽¹⁰⁾. اهـ وهذا صريح في أن الشافعي كان ينص أحيانا على قولين مختلفين في مسألة واحدة في موضع واحد، كما سنرى أمثلة على ذلك.

خامسا: أمثلة على مسائل للشافعي له فيها قولان أو أكثر حتى في الجديد

(انظر: الشافعي، حياته وعصره - آراؤه وفقهه ص159-160؛ للشيخ محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي⁸) بالقاهرة، ط1948/2. وانظر أيضا: القديم والجديد من أقوال الإمام الشافعي من خلال منهاج الطالبين ص55، محمد سميعي الرستاق، دار ابن حزم، ط1/2005م. المدخل إلى مذهب الإمام الشافعي ص212، أكرم يوسف القواسمي، دار النفائس.

(المجموع 9.110/1)

(المجموع 10.107/1)

وهذا يدلنا على أن تغير أو تعدد أقوال الشافعي لا علاقة له بكونه انتقل من العراق إلى مصر، لأنه في مصر كان له قولان أو أكثر.

وهذه طائفة من الأمثلة التي للشافعي فيها قولان أو أكثر في الجديد، وهي قسمان: قسم ينص على القولين في مواضع متفرقة من كتبه الجديدة، وقسم ينص هو بنفسه على القولين في موضع واحد، أو يذكر قولاً أو قولين ويأتي تلميذه الربيع فيذكر في نفس الموضع: القول الثاني، أو القول الثالث.

أمثلة القسم الأول وهي: ذكر أقوال متعددة في مواضع متفرقة من كتبه الجديدة:

1. عدد من تثبت بهم رؤية هلال رمضان

قال الشيرازي في المهذب: في الشهادة التي يثبت بها رؤية هلال شهر رمضان قولان(11): قال في البويطي: لا تقبل إلا من عدلين؛ وقال في القديم والجديد: يقبل من عدل واحد وهو الصحيح اهـ. (12).

ومعنى هذا أن للشافعي في الجديد قولين قول لا يقبل إلا بعدلين كما نقله عنه البويطي وهو من رواة الجديد، وقول أن يقبل بعدل واحد وهو نصه في أكثر كتبه الجديدة، وهو مذهبه القديم. (13)

أمثلة القسم الثاني وهي: ذكر أقوال متعددة في نفس الموضع :

(الجزم بأن في المسألة قولين هو أشهر الطرق وعليه الجمهور، والطريق الثاني: القطع بثبوته بعدل¹¹)
للأحاديث، والثالث: إن تثبت الأحاديث ثبت بعدل وإلا فقولان. انظر المجموع 285/6.

(والأصح باتفاق الأصحاب - كما قال النووي - أنه يثبت بعدل وهو نصه في القديم ومعظم كتبه في الجديد¹²)
للأحاديث الصحيحة في ذلك المرجع السابق.

(وثمة أمثلة أخرى منها : هل الأفضل أن يحرم من الميقات أم من دويرة أهله؟ فيه قولان للشافعي¹³)
قال النووي: ثم إن هذين القولين منصوصان في الجديد، نقلهما الأصحاب من الجديد: أحدهما: الأفضل أن يحرم من دويرة أهله؛ نص عليه في الإملاء.

والثاني: الأفضل الإحرام من الميقات؛ نص عليه في البويطي والجامع الكبير للمزني. المجموع 205/7.

فقد ينص الشافعي نفسه أحياناً في موضع واحد من كتابه الأم أن في المسألة قولين، ونضرب على ذلك بعض الأمثلة:

فمن ذلك: ما جاء في الأم: في **تغريب الزوج زوجته بنسبه**: انتسب لها إلى نسب فوجدته من غير ذلك النسب، ومن نسب دونه ونسبها فوق نسبه؛ كان فيها قولان: أحدهما أن لها الخيار، لأنه منكوح بعينه، وغرر بشيء وجد دونه، والثاني أن النكاح مفسوخ كما يفسخ لو أذنت في رجل بعينه، فزوجت غيره⁽¹⁴⁾.

وقد يبين الشافعي أحد قولييه في الأم، ويعلن الربيع بن سليمان المرادي - تلميذه - فينبه إلى القول الثاني، وقد يذكر في الأم قولين، فينبه الربيع أو المزني إلى قول ثالث.

ثالثاً: وأما الأمثلة التي ذكرها أحمد أمين كدليل على تأثير الشافعي بالعرف في مصر، فلدى الرجوع إلى تلك الأمثلة من الأم يتبين أنه ليس فيها ما ينهض حجة لما قاله أحمد أمين.

فأما ما استدل به أحمد أمين على تأثير الشافعي بالمصرية لكونه ذكر كلمة الفسطاط في صيغة الوقف، فما نقل الإمام الشافعي لهذه الوثيقة إلا مثلاً أراد أن يضربه لصور الوقف، يمكن أن يضع غير هذه الكلمة وإنما رأى أن يمثل به لتلاميذه ولم يفهم منه تلاميذه قطعاً⁽¹⁵⁾ أن الحكم خاص بهذا البيت أو غيره من بيوت الفسطاط. فهذا التمثيل لا أثر له في صميم المسألة الفقهية⁽¹⁶⁾.

(الأم 5/89.14)

(حتى أصحابه المتأخرون لم يقفوا عند هذا المثال، فقد بحثت في شروح المنهاج، كالتحفة والنهاية¹⁵) والمغني فلم أجد للفسطاط ذكراً لا في باب الوصية ولا في غيرها، وكذلك في مثال الطين الأرمني، فلم يذكره الأصحاب في كتاب السلم أو السلف، وإنما ذكره في كتاب الربا؛ كمثل لما يجري فيه الربا من الأطعمة التي تتخذ أدوية كالزعفران والسقمونيا وغيرها.

(أثر العرف لسيد عوض ص 604.16)

وأما المثال الثاني وهو: أنه كان يتكلم في الطين الأرمني، أو طين البحيرة، ويقارن بينه وبين طين رآه في الحجاز، فلا يصلح أيضاً كمثال للتأثر الفقهي بما وجدته عن أعراف وعادات في مصر، وذلك لأن الإنسان لو قارن بين شيء رآه في بلد وشيء في بلد آخر، لما عد هذا مؤثراً في أفكاره؛ وإعطاء الشافعي للطين الأرمني حكماً لم يعطه لغيره، لا يعد انتقالاً من حكم قديم إلى حكم جديد، وإنما هما نوعان من الطين عرف أحدهما فأعطاه حكماً، ثم عرف الآخر فأعطاه نفس الحكم إذا كان مماثلاً له، فإذا كان مخالفاً أعطاه حكماً آخر فكيف يمكن القول: إن هذا يصلح دليلاً على تأثر الإمام الشافعي بالعرف في آرائه ومذهبه الجديد⁽¹⁷⁾.

ومما يدل على ذلك أيضاً: أن الإمام الشافعي لما تكلم عن أنواع الطين وما يجوز السلف منه وما لا يجوز قال أخيراً: والقول فيه كالقول في غيره.

ونفس الكلام يقال في القراطيس المصرية⁽¹⁸⁾ فإن الإمام الشافعي حين تكلم عن حكم السلف فيها، ذكر أنها إن كانت تعرف بصفة وذرع وطول وعرض وجودة ورقة وغير ذلك فيجوز السلف فيها وإن كانت مما لا تضبط بهذا فلا يجوز السلف فيها.

وهذا يفهم منه أن الشافعي لم يكن يعرف القراطيس المصرية من قبل، وليس له فيها رأي سابق، ولا دخل لمصر في حديثه عنها، بدليل أنه قال في نفس الموضوع "والقول فيها كالقول فيما أجزنا فيه السلف غيرها"¹⁹، فغاية ما في الأمر أن القراطيس أتاحت له موضوعاً جديداً يبحث فيه، ويطبق أصول مذهب عليه ولو وجد هذا المثال في العراق أو الحجاز، لتحدث فيه وبين؛ لأن المجتهد مكلف بأن يعطي ما يعرض له من الوقائع حكماً شرعياً مناسباً، فحديثه عن القراطيس وبيان ما يجوز السلف فيها وما لا يجوز، ليس رجوعاً من قديم

(أثر العرف ص 17.605)

(انظر الأم 3/18.125)

(المرجع السابق. ¹⁹)

إلى جديد، ولا تأثيراً في مذهب الشافعي؛ بل إن هذا الموضوع هو الذي تأثر بفقهِ الشافعي نفسه⁽²⁰⁾.

وكذلك المثال الرابع: وهو كلامه في شعراء مصر؛ فهذا أيضاً لا دليل فيه على ما يريده؛ لأن الإمام الشافعي كان حين يتكلم في شعراء مصر⁽²¹⁾، كان يتكلم من حيث من تقبل شهادته منهم ومن لا تقبل، بذكره ضوابط لذلك كأن يكون الأول ممن لا يعرف بنقص المسلمين وأذاهم، وأنه إذا مدح صدق؛ وكأن يكون الثاني ممن يكثر الوقعة في الناس على الغضب والحرمان، حتى يكون ذلك كثيراً ظاهراً مستعلنًا؛ فهذا لا يسوغ لأحمد أمين أن يقول: إنه استملى ذلك من حال الشعراء بمصر ليستدل بذلك على تأثره بالمصرية؛ لأن الشعراء في بيئة الشافعي الأولى كانوا أكثر منهم في مصر، والفقهاء كانوا ينظرون إليهم بتلك النظرة التي صورها الشافعي في عبارته، فليس في هذا بجديد وإنما يكون جديدًا لو كان في القديم يجيز شهادة الشعراء بإطلاق أو يمنعها بإطلاق، ثم رجع عن ذلك وترك ما قاله أولاً أو بعضاً منه، ثم قال بغيره⁽²²⁾.

سادسا: استنتاج وخالصة من هذه الأمثلة:

وهكذا نرى أن الأمثلة التي أتى بها أحمد أمين ليستدل بها على تأثر الإمام الشافعي بمصر في بناء مذهبه الجديد، لا تنهض لتكون دليلاً على المدعى، ولكن هذا لا يمنع من القول بأن مناظرات الإمام الشافعي رضي الله عنه مع فقهاء مصر وإطلاعه على ما فيها له أثر في تمحيصه لبعض الآراء والأقوال التي كان يذهب إليها، وإحكامها أكثر من ذي قبل، وبخاصة أن الإمام الشافعي - رضي الله عنه - جاء إلى مصر في فترة نضوجه العلمي، ولم

(أثر العرف ص 20.606)

(انظر الأم 6/224.21)

(أثر العرف ص 22.607)

ينقصه شيء سوى الاستقرار الذي يجعل الفقيه والمجتهد يخرج للناس نتاج علمه، وخلاصة تفكيره وتحصيله، وهذا هو ما كان ينشده من رغبته في المجيء إلى مصر.

وكذلك كانت الفترة التي عاشها في مصر قصيرة لا تكفي لتكوين فكرة جديدة تجعله يترك من أجلها مذهباً، كونه العُمَر، وركزته الرحلات والأسفار مما جعله يشتغل بالتدريس دون تردد في جامع عمرو بن العاص، ويملي كتبه ومسائله على تلاميذه وطلاب علمه.

ومن رجع إلى كتاب الأم وجد أن أغلب المدارك التي يعتمد عليها راجعة إلى السنة والآثار، والتأثر الذي سببه الحديث أو الأثر لا يمكن أن ينسب إلى مصر أو غيرها؛ لأن أهل مصر كانوا متأثرين في الرواية بغيرهم من الصحابة وعلماء الحديث وليسوا مؤثرين²³.

نعم لقد راعى الإمام الشافعي العرف، ولكن مراعاته للعرف واعتباره في بناء الأحكام ليست بدعاً، فقد راعى الفقهاء العرف في بناء الأحكام قبله وبعده كما سيأتي ذلك مفصلاً.

والخلاصة أن الشافعي لم يغير مذهباً لتأثره بالبيئة المصرية كما زعم أحمد أمين وغيره، بل الواقع أنه لم يغير مذهباً كله بل غير بعض أقواله لا لتأثره بالواقع الجديد، وإنما تغير لأسباب موضوعية سيأتي بحثها.

وهذه النتيجة التي توصلت إليها قد توصل إليها بعض الباحثين الآخرين، حيث قال في سياق ذكره للأسباب التي ذكرت لظاهرة تغيير الشافعي لأقواله في بعض المسائل: "تغير البيئة والأعراف والعادات بين مصر والعراق: وهو سبب مشهور، يذكره كثير من الباحثين، فهم يجعلون تغير اجتهاد الإمام الشافعي بين العراق ومصر دليلاً على تغير الأحكام الشرعية بتغير المكان، وأن المجتمع المصري بعاداته وأعرافه قد أثر على اجتهادات الإمام فغيرها تبعاً للمجتمع الجديد.

وهو سبب واهٍ جداً، ردّه مجموعة من الباحثين منهم الباحث فهد الحبوشي في بحثه القيم (المدخل إلى مذهب الإمام الشافعي) لسبعة أسباب نختر منها ما يلي:

(انظر أثر العرف في التشريع الإسلامي، د. صالح عوض 609²³)

أ- لو كان الأمر كذلك لما شطب الإمام الشافعي كتاباته الأولى، ولما أنكر على من يروي آراءه القديمة، بل كان سيبيئاً سبب تعيير فتواه في البلدين بأن معطياتها وأسسها مختلفة.

ب- يؤيد هذا أن الإمام الشافعي أبقى على مواضع من الصّدق، ولو كان كما قيل لما أبقاه أيضاً، أو كان رفضه لفتاوى متفرقة من كُتُبٍ مختلفة، لا أن يشطب جميعها عدا مواضع.

ت- يدعم هذا أيضاً أن مذهب الإمام القديم كان مبنياً على أصول لم يرتضها الإمام الشافعي بعد ذلك، كحجّة مذهب الصحابي.

ث- ليست مسافة العادات، والناس، والمكان، والزمان كبيراً بين مصر والعراق بحيث يؤدي هذا إلى التراجع عن مسائل القديم.

ج- أن فقهاء الشافعية والذين هم أدري بإمامهم ومذهبه لم يذكروا هذا السبب، وعندما اختار بعضهم شيئاً من آرائه القديمة ذكروا عدم نسبة هذه الآراء لمذهب الإمام، وأن الأصحاب إنما اختاروها لرجحانها بالأدلة من وجهة نظرهم.

فالذي يظهر أن الإمام الشافعي غير آراءه واجتهاداته لما ترجّح لديه من ضعفها وصوابية آرائه الجديدة لا لشيء آخر، يظهر ذلك من استقراء المسائل التي أثير فيها عن الإمام قولان: قديمٌ وجديدٌ، يتضح جلياً فيها كون تغير اجتهاد الإمام نابغاً من نظره في الدليل لا إلى عُرف المكان أو المجتمع²⁴. اهـ

قلت: وهذا يؤكد من ذهب إليه سابقاً من عدم صحة مزاعم أحمد أمين من أن العرف كان هو العامل الرئيس في تغيير الشافعي لمذهبه، وهذا يقودنا إلى البحث في:

سابعاً: الأسباب الحقيقية وراء تغيير الشافعي لبعض مسائل مذهبه القديم

انظر مقالا على الشبكة العالمية للمعلومات (النت) بعنوان: المذهب الشافعي الجديد (سماته وأهم²⁴ علمائه)، د. حسن الجازي. نقلا منه عن أكرم القواسمي، المدخل إلى مذهب الإمام الشافعي، ص 307

بداية لا غرابة في أن يغير الإمام الشافعي اجتهاده في بعض مسأله في مذهبه القديم، فإن هذا يقع لكل مجتهد، لأن المسألة التي ينظر فيها المجتهد ما دامت مسألة اجتهادية، ليس فيها دليل قطعي الثبوت والدلالة، فهي مما تتجاذبها الظنون²⁵، لذلك قال الإمام أبو محمد الجويني: ان اجتهاد المفتي يتغير في كل زمان ولهذا قلنا إنه لا يجوز لعامي أن يعمل بفتوى مضت لعامي مثله²⁶. اهـ

فكلما أعاد المجتهد النظر وقلب الفكر في المسألة التي سبق أن أعطى فيها رأيه، فقد يظهر له ما كان خافياً عليه من قبل، أو يتبين له خطأه فيعدل عنه إلى الصواب، وهكذا، وهذا أمر معروف ملموس، ورد عن كبار الأئمة، وليس في هذا مطعن عليهم، بل في هذا منقبة ظاهرة لهم؛ حيث أدوا ما أوصلهم إليه اجتهادهم، دون التخرج من الرجوع عن رأي سابق لهم، وقد اشتهر عن بعضهم قوله: لأن أكون ذنباً في الحق خير من أن أكون رأساً في الباطل²⁷، وقول بعضهم: الرجوع إلى الحق خير من التماذي في الباطل²⁸؛ والخلاصة أن تعدد الأقوال للمجتهد الواحد أمر يعود إلى تغير الاجتهاد.

(البحر المحيط 25.361/8)

البحر المحيط في أصول الفقه (8/361) 26

(تؤثر هذه العبارة الرشيقية عن قاضي البصرة عبيد الله بن الحسن العنبري (ت 168هـ)، كما 27) جاء في تاريخ بغداد ج 10/ص 308: إذ نبه على عن مسألة غلط فيها فقال: إذ أرجع وأنا صاغر إذ أرجع وأنا صاغر؛ لأن أكون ذنباً في الحق أحب إلي من أن أكون رأساً في الباطل. وانظر القصة في تهذيب الكمال 25/19، والبداية والنهاية 161/10.

جاء في «تاريخ المدينة لابن شبة» (2/775): «كتب عمر إلى أبي موسى الأشعري رضي²⁸ الله عنهما: من عبد الله عمر أمير المؤمنين إلى عبد الله بن قيس، سلام عليك، ... ولا يمنعك من قضاء قضيت به اليوم فراجع فيه نفسك، وهديت فيه لرشدك، أن تراجع فيه الحق، فإن الحق قديم، ولا يبطل الحق شيء، وإن مراجعة الحق خير من التماذي في الباطل»، اهـ وفي «البيان والتبيين» للجاحظ (2/33): «ومراجعة الحق خير من التماذي في الباطل». اهـ.

أما عن وتغير الاجتهاد يكون لأسباب عديدة بينها بعض الباحثين بقوله: ((
1- مراجعته: الأسباب التي دعت الإمام الشافعي إلى تغيير اجتهاداته فهي على النحو الآتي
لأصوله في الاستنباط، وإعادته لتصنيف كتابه (الرسالة) في أصول الفقه، مما أدى إلى
اختلاف اجتهاده في الفروع.

2- مراجعته لاجتهاداته في الفروع والنظر فيها، وإعادته الاجتهاد بناء على قياس
أرجح، أو دليل أقوى، شأن من يتحرى الحق ويرى رأيه صوابا محتملا للخطأ.

ويلخص د. لمين الناجي بعد استقراءه لمسائل القديم والجديد أسباب تراجع
الإمام عن أقواله بقوله: "الرجل دائم الفحص في الأدلة، ينقدها ويمحصها، دائم المناظرة مع
تلامذته ومع غيرهم، ولذلك يقول قولاً ويرجع عنه، وقد يرجع إليه مرة أخرى، وقد يقول قولين
أو أقوالاً ولا يتبين له وجه الترجيح، فالظاهر أن السبب الرئيس في تغير رأي الإمام الشافعي
هو عامل الترجيح، ومن خلال استقراء اختلاف اجتهادات الإمام الشافعي بين القديم
والجديد ظهر لي أن عوامل الترجيح ثلاثة:

أ- الترجيح بين الأدلة النقلية.

ب- التمسك بظواهر النصوص في مقابل قياس أو غيره.

ت- الترجيح بين الأقيسة" (29)

فهذه أهم عوامل وأسباب تغير الاجتهاد، وليس من ضمنها كما ترى تغير الاجتهاد
بسبب تغير المكان والبيئة وإن كان هذا قد يكون سببا في تغير بعض الأحكام المبنية أصلا
على العرف الذي قد يتغير بتغير الزمان والمكان كما سبق الإشارة إليه، أي أن المجتهد حين

انظر مقالا على الشبكة العالمية للمعلومات (النت) بعنوان: المذهب الشافعي الجديد 29
(سماته وأهم علمائه)، د. حسن الجازي، نقلا منه عن لمين الناجي، القديم والجديد في فقه الشافعي،
ج 2 ص 136، 224.

يجتهد في تلك الأحكام المبنية على العرف يجعلها في الأساس أحكاماً متغيرة بتغير العرف وليست ثابتة.

وفي ذلك: يقول القرافي في صدد جوابه لمن سأل عن الأحكام المرتبة على العرف لأئمة المذهب؛ هل تتغير هذه الأحكام إذا تغيرت العوائد المبنية عليها: إن إجراء الأحكام التي مُدركها العوائد مع تغير تلك العوائد: خلافُ الإجماع وجهالة في الدين؛ بل كل ما هو في الشريعة يتبع العوائد يتغير الحكم فيه — عند تغير العادة — إلى ما تقتضيه العادة المتجددة³⁰. اهـ

فالحاصل أن تغير مذهب الشافعي القديم أو الجديد في بعض المسائل كان بسبب تغير اجتهاد الإمام الشافعي الذي يحكمه ما سبق من العوامل الموضوعية.

ثامناً: أسباب أخرى لتغير مذهب الشافعي ذُكرت ونوقشت

وذلك مثل اطلاع الشافعي على أحاديث جديدة وعلى فقه جديد كفقه الليث بن سعد وأشهب وغيرهما.

فهل اطلاع الشافعي على أحاديث جديدة كان عاملاً من عوامل تغير اجتهاده؟ في الواقع: "يذكر بعض الباحثين أن من أسباب تغيير الإمام الشافعي مذهبه هو كون الإمام اطلع على أحاديث بمصر فغير بعض آرائه تبعاً لذلك.

ويرد على ذلك: أن الباحث الدكتور لمين بعد استقرائه لمسائل القديم ردّ هذا السبب، حيث قال: إن مسند الشافعي المطبوع، جميع الأحاديث التي فيه يعرفها الإمام قبل دخوله مصر، بدليل روايتها الذين روى عنهم"³¹.

انظر الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام ص 531. 30

مقال على الشبكة العالمية : المذهب الشافعي الجديد (سماته وأهم علمائه)، د. حسن الجزائري. نقلاً عن 31

لمين الناجي، القديم والجديد في فقه الشافعي، ج 1 ص 350

وأما "اطلاعُ الإمام الشافعي على فقه الليث بن سعد من خلال تلاميذه هناك، وإفادتهُ من عدد من كبار تلاميذ شيخه الإمام مالك مثل أشهب بن عبد العزيز، وغيره، ولكن هذا السبب ضعيف لعدم اهتمام الإمام الشافعي نفسه بذكر الليث بن سعد في مصنفاته، ولا تلاميذه من بعده"³².

تاسعا: الأقوال التي تنسب إلى الشافعي قد تكون بالتحريف وقد تكون تلك

النسبة غلطا

وبيانه أنه ليس كل ما قيل إن للشافعي فيه قولين، أن الشافعي نفسه قد نص على كلا القولين، بل ما ورد عنه من مسائل له فيها قولان أقسام (33)، منها ما يكون بالنقل والتحريف³⁴، وهي أن يذكر الشافعي مسألتين متشابهتين في باين، ثم يذكر الجواب في إحداها بالنفي، وفي الأخرى بالإثبات؛ والأصحاب ينقلون جواب كل واحدة من المسألتين إلى الأخرى، ويقولون "فيها قولان" بالنقل والتحريف، قال الرازي: وهذا في الحقيقة ليس من الشافعي بل من الأصحاب، والمحققون من الأصحاب لا يذكرون هذين القولين.

وفضلا عن هذا قد لا يثبت أحد القولين عنه، أو وقع خلاف بين أصحابه في صحة نسبة أحد القولين له؛ مثال ذلك:

الخلاف في الطهارة بالماء المستعمل

المذهب الشافعي الجديد (سماته وأهم علمائه)، د. حسن الجزائري. 32.

(قسم الإمام الرازي ما ورد عن الإمام الشافعي من مسائل قال فيها بقولين أو أكثر قد قسمها إلى خمسة³³) أقسام. انظر هذه الأقسام في كتاب مناقب الشافعي للفخر الرازي ص 68، وقد نقلها عنه أبو زهرة في كتابه الشافعي ص 158.

(مثال ذلك ما ذكره الإمام النووي في المجموع 253/3، حيث قال في حكم من عكس تكبيرة الإحرام³⁴) للصلاة أو نحوها من الصيغ: إذا قال أكبر الله أو الأكبر الله نص الشافعي أنه لا يجزيه ونص أنه لو قال في آخر الصلاة : عليكم السلام يجزيه فقبل فيهما قولان بالنقل والتحريف ، وقال الجمهور يجزيه في السلام ؛ لأنه يسمى تسليما وهو كلام منتظم موجود في كلام العرب وغيرهم معتاد، ولا يجزيه في التكبير ؛ لأنه لا يسمى تكبيرا. اهـ

فقد اختلف الشافعية في طريقة نقل مذهب الشافعي؛ فذهب أبو إسحاق وأبو حامد المروزي أن للشافعي قولين: أحدهما أنه طهور وهو المذهب القديم نقله عنه عيسى بن أبان، والثاني أنه غير طهور؛ قال النووي: هذا هو الصواب، وأن في المسألة قولين، وبهذا الطريق قطع الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في التنبيه.

وبعضهم كابن سريج وابن أبي هريرة ذكرا أن الماء المستعمل ليس بطهور قطعاً؛ أي قولاً واحداً للشافعي فقد نص في جميع كتبه القديمة والجديدة: أن الماء المستعمل ليس بطهور، وأن هذا ما نقله عنه جميع أصحابه سماعاً ورواية، قال الماوردي: وهذا أصح. وعيسى وإن كان ثقة فيحكي ما حكاه أهل الخلاف، ولم يلق الشافعي فيحكيه سماعاً، ولا هو منصوص فيأخذه من كتبه، ولعله تأول كلامه في نصرة طهارته ردًا على أبي يوسف، فحمله على جواز الطهارة³⁵.

وبيان ذلك: أن أبا يوسف كان يذهب إلى أن الماء المستعمل نجس(36)، فحاجه الشافعي في ذلك مثبتاً أنه طاهر، ففهم عيسى بن أبان أن هذا مصير من الشافعي إلى أن الماء المستعمل تجزئ الطهارة به، وهذا غلط لأنه لا يلزم من قول الشافعي بطهارته أنه طهور، لأن الشافعي يفرق بين الطاهر والطهور، فالطهور هو الذي تجزئ الطهارة به دون الأول، لذلك قسم الشافعية الماء إلى طاهر مطهر وهو الماء المطلق، وطاهر غير مطهر وهو المستعمل(37).

عاشرا: الخاتمة

وهكذا يتبين لنا مما سبق أن ما زعمه أحمد أمين وغيره من أن الإمام الشافعي - رحمه الله - غير مذهبه القديم برمته حينما انتقل من العراق إلى مصر بسبب تأثره بالعرف

الحاوي الكبير للماوردي (1/ 296)، ط/ العلمية. 35.

(انظر مجمع الأنهر 1/30، العناية على الهداية 1/85، بدائع الصنائع 1/66، الاختيار 1/21.³⁶)

(انظر الإقناع بحاشية البجيرمي 1/77.³⁷)

والبيئة المصرية، وأن هذا زعم مجاف للواقع أصلاً إذ هو لم يغير مذهبه كله بل غيّر بعض أقواله في بعض المسائل التي اجتهد فيها ثم تغير اجتهاده لأسباب موضوعية، وأن هذا التغير كان يحدث له حتى في مذهبه الجديد حيث يكون له في الجديد قولان كما سبق بيانه من خلال أمثلة عديدة. والله أعلم

مصادر البحث:

- (1) "الفقه ليس جامدًا.. هذه الفتاوى تراجع عنها الإمام الشافعي عندما جاء إلى مصر"، مقال لمحمد عبد الرحمن على موقع "اليوم السابع".
- (2) أثر العرف في التشريع الإسلامي ، د. السيد صالح عوض، دار الكتاب الجامعي.
- (3) الأحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام، للإمام أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، 1967
- (4) الأم، تأليف: محمد بن إدريس الشافعي أبو عبد الله، دار النشر: دار المعرفة - بيروت - 1393، الطبعة: الثانية.
- (5) البحر المحيط في أصول الفقه، تأليف: بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، دار النشر: دار الكتيب، ط1/1994، بالإضافة إلى طبعة وزارة الأوقاف بالكويت.
- (6) البداية والنهاية، تأليف: إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء، دار النشر: مكتبة المعارف - بيروت.
- (7) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، تأليف: علاء الدين الكاساني، النشر: دار الكتب العلمية.
- (8) البيان والتبيين، عمرو بن بحر أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (المتوفى: ٢٥٥هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، عام النشر: ١٤٢٣ هـ.
- (9) تاريخ المدينة لابن شبة، عمر بن شبة (المتوفى: ٢٦٢هـ)، حققه: فهمي محمد شلتوت، جدة، عام النشر: ١٣٩٩ هـ
- (10) تاريخ بغداد، للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن ثابت الخطيب ت463هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.
- (11) تهذيب الكمال، تأليف: يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج المزني، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - 1400 - 1980، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. بشار عواد معروف.

- 12) حاشية البجيرمي على الإقناع للخطيب، سليمان بن محمد البجيرمي، دار الفكر.
- 13) الحاوي الكبير، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: 450هـ)، المحقق: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1999 م.
- 14) الشافعي، حياته وعصره، آراؤه وفقهه، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، ط2/1978م.
- 15) ضحى الإسلام، أحمد امين، مكتبة النهضة المصرية، 1977.
- 16) القديم والجديد من أقوال الإمام الشافعي من خلال منهج الطالبين، محمد سميعي الرستاق، دار ابن حزم، ط1/2005م.
- 17) القديم والجديد في فقه الشافعي: الدكتور لمين الناجي، الطبعة الأولى، دار ابن القيم، الرياض، سنة 1428هـ.
- 18) مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، تأليف: عبد الرحمن بن محمد بن سليمان الكلبيولي المدعو بشيخي زاده، دار النشر: دار إحياء التراث العربي.
- 19) المجموع شرح المذهب للإمام العلم محيي الدين النووي ت676هـ، ط: المطبعة المنيرية، القاهرة.
- 20) المدخل إلى مذهب الإمام الشافعي ص212، أكرم يوسف القواسمي، دار النفائس.
- 21) مقال على الشبكة العالمية: المذهب الشافعي الجديد (سماته وأهم علمائه)، د. حسن الجازي.